المطلوب تحالف بين الحضارات والثقافات

عرفان نظام الدين

- كأن البشرية تسير نحو حتفها وهلاكها من دون أن تسمع صوت الحكمة ونداءات المحبة والتعايش والتعارف والتآلف
- لماذا نخالف إرادة الله ونختلف على أمور ثانوية وسخيفة ونقتل النفس البريئة ونمضي قدماً في نظريات مدمرة مثل «صراع الحضارات»؟!
- دعوة خادم الحرمين الشريفين الى الحوار بين المذاهب جاءت لكي تضرب الفتنة وهي في مهدها بعدما وصلت إلى حافة الانفجار وباتت تشكل خطراً على العرب والمسلمين
- رغم تفاهة منطلقات الأعداء وعدم قدرتهم على التصدي لأفكار الإسلام السمحة فإن بعض «المتأسلمين» قدموا خدمات كبيرة لهم عبر أعمال العنف والإرهاب

كل حرب تنتهي بمفاوضات سلام، وكل أزمة لها تسوية، وكل مشكلة لها حل، فلماذا ندخل في صراعات ومشاكل وحروب تدمر البشر والحجر وتعمق الشروخ بين الشعوب والأمم وتثبت روح الكراهية وتنشر الأحقاد وتدفع الشعوب للتقاتل والانتقام المدمر؟

والله عز وجل دعانا إلى السلام والمحبة، في محكم تنزيله: «وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم»، فلماذا نخالف إرادة الله ونختلف على أمور ثانوية وسخيفة ونقتل النفس البريئة ونمضي قدماً في نظريات مدمرة، مثل «صراع الحضارات»... وغيرها.

واليوم، ونحن نشهد في العالم وفي ديارنا غير العامرة بالذات حروباً وأزمات ومذابح، وتطغى على حياتنا أصوات منكرة تدعو إلى المضي في القتل والتدمير واستباحة النفس البريئة التي حرم الله قتلها أو الاعتداء عليها، نعيش حالة ضياع ونكاد لا نبصر نوراً في نهاية النفق المظلم، وكأننا نسير نحو حتفنا وهلاكنا من دون أن نسمع صوت الحكمة ونداءات المحبة والتعايش والتعارف والتآلف وحل المشاكل بالحسنى وتسوية الأزمات في أسرع ما يمكن وإطفاء الحرائق... حتى لا يلتهم البيت كله.

في المقابل، نشهد تصعيداً مريباً للحرب على الإسلام وتشويه صورته السمحة بسبب تصرفات بعض الذين اتخذوا الدين ستاراً لأغراضهم ومطامعهم السياسية، ونشروا أسلوب التكفير وثقافة كراهية الآخر والدعوة الى العنف والإرهاب.

هذه الممارسات استغلها أعداء الإسلام الذين روّجوا لنظريات الصدام والمواجهة، ونشروا ثقافة «الإسلاموفوبيا»، أي الخوف من الإسلام بزعم أن الحضارة العربية لم يعد لها عدو بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط الشوعية والاشتراكية سوى الإسلام مع الترويج لأمور سيئة ودعايات مغرضة وتقديم صور مسيئة للدين وللمسلمين.

وعلى رغم تفاهة منطلقات الأعداء وعدم قدرتهم على التصدي لأفكار الإسلام السمحة ودعوته الخيرة الى السلام والتعايش، فإن بعض «المتأسلمين» قدموا خدمات كبيرة لهم عبر أعمال العنف والإرهاب والبيانات التحريضية والصور المسيئة التي يقدمونها عن الدين الحنيف من تكفير ودعوات الى القتل وقطع الرؤوس. وجاء زلزال 11 أيلول (سبتمبر) 2001 في تفجيرات نيويورك وواشنطن وما بعدها، فصب الزيت على النار وأضاف سلاحاً جديداً في أيدي الجهات التي تحمل الحقد والكراهية والعداء للإسلام والمسلمين.

في المقابل، فإننا نعيش هذه الأيام طلائع فتن طائفية ومذهبية في البلاد العربية، ولا سيما بين السنّة والشيعة، وكأنه لم يكفنا ما وصلنا إليه من انهيارات وانحدارنا نحو الدرك الأسفل نتيجة الهدر والفساد والديكتاتورية البغيضة ومحاولات التفرد في الحكم وفي القرار لأغراض خبيثة أو من منطلقات مغرضة تقدم خدمة للأعداء الكثر، وخصوصاً عند طرح نظريات مشبوهة، مثل التقسيم والمواجهة وتحالف الأقليات.

من هنا، لا بد من دق نواقيس الخطر والتحذير من مثل هذه الفتن البغيضة لأنها تصب كلها في مصلحة العدو الإسرائيلي الذي كان يقف دائما وراء إثارة الفتن وترويج نظريات «صراع الحضارات» و «الإسلاموفوبيا» ونشر الصور المسيئة عن الإسلام والتعرض لمقام الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم) وتحريض الرأي العام العربي والعالمي في شكل عام ضد كل ما يمت إلى المسلمين والعرب بصلة.

ومع دق نواقيس الخطر بعد كل ما جرى في سورية والعراق ولبنان من تأجيج للفتنة والتعرض للمسيحيين والأقليات، لا بد من العمل الجدي المتواصل لخوض هذه المواجهة السلمية ودحض مزاعم الأعداء والدعوة الى الحوار البناء وواد الفتن وهي في مهدها، ونشر صورة الإسلام الحقيقية كدين سلام ومحبة وتعايش، ودين الحكمة والموعظة الحسنة ودين الحوار والتفاهم مع الآخر، وإحلال ثقافة الحوار مكان ثقافة الكراهية والفرقة والتنابذ التي تدمر الجميع وتقضي على كل الأطراف مهما كان شأنهم وتودي بهم الى الهلاك والدمار الشامل.

وقد وضع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز العالم كله قبل أيام أمام مسؤولياته في العمل معاً لمحاربة الإرهاب ونبذ العنف وتلبية ندائه للبدء فوراً بحوار بناء يقوم على التسامح، وعبّر بذلك عن مكنونات ومشاعر كل عربي وكل مسلم، باستثناء قلة منحرفة.

وكان الملك عبدالله قد وضع اللبنة الأولى لهذا العمل البناء، ورسم خريطة طريق لكي ينجح الحوار بين الحضارات والأمم والأديان، وصولاً الى التعايش والتعاون والتآلف ومن ثم تبني سياسة تحالف الحضارات والثقافات، بدلاً من دعوات الصراع الهدامة.

فقد جاءت دعوة خادم الحرمين الشريفين الى الحوار بين المذاهب لكي تضرب الفتنة وهي في مهدها في وقت حرج بعدما وصلت الى حافة الانفجار وباتت تشكل خطراً على العرب والمسلمين وتهديداً لحاضرهم ومستقبلهم وقبل دخولهم في أتون حرب ضروس تأكل الأخضر واليابس وتثلج صدور الأعداء وتقدم لهم خدمات كبرى وتعطيهم القدرة على الهيمنة والسيطرة على مقاليد الأمور في المنطقة بأسرها، وإسرائيل بالذات تسعى إلى تحقيق هذا الهدف الخبيث منذ زمن بعيد، وهي لا تخفي محاولاتها الدولية وسعيها الحثيث لتشجيع البعض على خوض غمار هذه الحرب المدمّرة، فصرنا نسمع أصواتاً تتكرر بين الحين والآخر تدعو إلى الاقتتال تحت شعارات طائفية ومذهبية.

ولو تحقق ذلك، لا قدر الله، فإن إسرائيل ستكون الراعي الأكبر والمستفيد الأكبر، لأن يدها ستكون العليا في المنطقة، ولأنها تملك الإمكانات والقدرات العسكرية والمالية وتلقى الدعم الخارجي المتزايد وسط غفلة من الدول الضعيفة المتناحرة التي لا حول لها ولا قوة.

من هنا تأتي أهمية جهود الملك عبدالله ومساعيه الحميدة لإنجاح الحوار بين المذاهب كخطوة مهمة بالتوازي مع جهوده الخيرة لإنجاح حوار الأديان والحضارات والتي توجت بإنجازات مهمة تمثلت في الخطوات التالية:

في 6 تشرين الثاني (نوفمبر) 2007 أول اجتماع تاريخي بين خادم الحرمين الشريفين والبابا بينيديكتوس السادس عشر للبحث في مسألة الحوار والسلام بين الأمم.

في 4 – 6 حزيران (يونيو) 2008 أول مؤتمر إسلامي دولي للحوار في مكة المكرمة بحضور أكثر من 500 شخصية إسلامية قيادية لإقرار مبدأ الحوار مع الأديان الأخرى.

في 16 – 18 تموز (يوليو) 2008 عقد مؤتمر دولي للحوار بين الأديان والثقافات ووضع أسس انطلاقته.

في 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 2008 إعلان الأمم المتحدة (الجمعية العامة) للحوار.

في 13 – 14 تموز (يوليو) 2009 مؤتمر الحوار العالمي في فيينا للبحث في سبل إنجاح الحوار وإقامة مركز دولي لإدارته.

في 30 أيلول (سبتمبر) 2009 مؤتمر دولي آخر بحث في الوسائل الكفيلة لتحقيق هذا الهدف السامي وفق مبدأ: «ما يجمعنا أكبر مما يفرّقنا».

في 13 تشرين الأول (أكتوبر) 2011 تم التوافق على إقامة مركز للحوار في فيينا بين المملكة العربية السعودية وإسبانيا والنمسا.

في 26 تشرين الثاني (نوفمبر) 2012 جرى افتتاح المركز في احتفال كبير في العاصمة النمسوية.

هذه الانطلاقة التاريخية وصفها الدكتور فيصل بن معمر، الأمين العام للمركز، بأنها لا تمحو تاريخ الآخر، بل هي خطوة للتعلم من الدروس الماضية والتبرّؤ من الأفعال التي قسمت الشعوب وقادت إلى النفق والصراعات الطويلة. من هنا، فإن المركز الحضاري سيتحول الى ملتقى للقارات والحضارات من أجل التعليم وفهم الآخر وحضارته وثقافته وقيمه حتى يعمّ السلام وتعيش بأمان.

وما تحقق يجب أن تتبعه خطوات جدية أخرى لتلبية النداء التاريخي للملك عبدالله من أجل نزع فتيل الفتن والصراعات والمضي قدما في سياسة الحوار والتآلف، وتضافر الجهود في سبيل تحقيق ما هو مطلوب وملحّ، أي تحالف الحضارات من أجل خير البشرية ودفن نظريات «صدام الحضارات» والفتن الطائفية والمذهبية إلى الأبد.

عن «الحياة» اللندنية

«داعش» والأزمة السورية .. فرصة للحل

محمود الريماوي

تعددت الإشارات الصادرة خلال الأسبوع الماضي من مسؤولين أمريكيين وأوروبيين إلى الخطر الداهم الذي يمثله تنظيم "داعش" على الغرب، كما على الاستقرار والسكينة في منطقة الشرق الأوسط، حتى أن وزير الدفاع الأمريكي تشاك هاغل قال إن داعش يمثل خطراً أكبر من خطر القاعدة، وذلك تزامنا مع توالي الغارات الأمريكية على مواقع وأهداف لهذا التنظيم في شمالي العراق، وهي حملة أدت حتى تاريخه إلى بعض النتائج متمثلة على الخصوص بتهديدات أطلقها التنظيم لاجتياح الولايات المتحدة والبيت الأبيض! إضافة إلى قتل الصحفي الأمريكي فولي بطريقة مشينة، وتكشف هذه التهديدات وإعدام الصحفي استشعار التنظيم للمأزق الذي وضع نفسه فيه بما يقوده إلى مصيره المحتوم.

وقد تميزت بعض التصريحات الغربية بالإشارة إلى وجود "داعش" في مكان آخر خارج العراق هو الأرض السورية، وهو ما أشار اليه رئيس الأركان الأمريكي مارتن ديمبسي بقوله انه "يمكن هزيمة داعش إذا ما تمت معالجة الأزمة السورية" . وهو أوضح تصريح من نوعه يربط بين داعش في سوريا وفي العراق . ويكاد يتدرج ما قاله المسؤول الأمريكي في باب البديهيات المنطقية لا العسكرية فحسب، إذ لا يمكن حقا النجاح في هزيمة طرف ما في مكان ما ، بينما يبقى هذا الطرف متمتعاً بحرية الحركة وبفرصة تعظيم نفوذه في بلد مجاور . علما أن "داعش" قد بادر من جهته وعلى طريقته إلى "توحيد" سوريا والعراق وإزال الحدود بين البلدين، مما يملي توحيد الجهود لمحاربة هذا التنظيم البربري هنا وهناك .

يدرك المرء أن عقبات سياسية قد تقف أمام تحرك مفترض بهذا الاتجاه . ومن أبرز هذه العقبات وجود أطراف وقوى مقاتلة أجنبية على الأرض السورية يبلغ تعداد افرادها نحو 12 الف مقاتل ينتمون إلى خمسين بلدا حسب بيان لوزارة الخارجية الأمريكية نقلته "فرانس برس" الجمعة 22 اغسطس/آب الجاري . وتتوزع هذه القوى بين الوقوف ضد النظام في دمشق، وهو حال جزء كبير من هذه القوى، وبين القتال في صفوف النظام، وهو الجزء الأقل لكن الأكثر فاعلية، لما تتمتع به هذه القوى من دعم وتنسيق من الحكم ومعه .

علاوة على ما تقدم فإن تدخلاً أمريكياً محدوداً ضد "داعش" وربما ضد "جبهة النصرة"، قد يحمل النظام في دمشق، وبالتنسيق مع الحليف الإيراني لعرض جملة طلب وشروط على الجانب الأمريكي، بحيث يصب هذا التدخل المفترض في حال حدوثه في مصلحة الحكم، وهو أمر من المستبعد ان تقبل به واشنطن وحليفاتها .

رغم ذلك فإنه لا مفر من مواجهة "داعش" حيثما وُجد وبقوة دولية ضاربة وفتاكة، منعا لاستشراء الخطر الذي يمثله هذا التنظيم على المجتمعات، وعلى الدول وعلى صورة الإسلام والمسلمين . وهو أمر تدركه الاطراف الدولية ازاء تنظيم لا يعبأ بأية أعراف دولية أو إنسانية، ويعتمد الوحشية المطلقة القائمة من كل عقال . كما تدركه الأطراف العربية والإقليمية التي تترد في التدخل ضد هذا التنظيم مخافة ازدياد الوضع تعقيدا في العراق وسوريا، وما لذلك من انعكاسات مباشرة على المنطقة . وها هي ليبيا على سبيل المثال تفتقد لأي تدخل عربي جدي، حتى من الجيران والأشقاء الأقربين، لوضع حد للفوضى الأمنية الضاربة في هذا البلد، وتعدد السلطات الفعلية فيه .

وبالعودة إلى تصريح رئيس الأركان الأمريكي الداعي إلى معالجة الأزمة السورية علاجا يضع حدا لداعش وبقية الدواعش، فمما لا شك فيه أن أي تدخل عسكري خارجي على الأرض السورية لا بد أن يقترن بمنظور سياسي وأمني . ولا يود المرء هنا الغوص في تعقيدات الوضع وسيناريوهات الحلول التي لم يلاق أي منها أي حظ بالنجاح خلال الشهور الأربعين الماضية من عمر الأزمة المحتدمة، ما يتطلب مقاربة تفكيكية لعناصر الأزمة وأطرافها الخارجيين بالذات . هذه المقاربة لا بد أن تنطلق من مكافحة داعش أولا، ثم تقترن مباشرة بالدعوة الصريحة لوقف وجود ونشاط القوى والعناصر الأجنبية والمقصود غير السورية ورفع أي غطاء سياسي عنها . وهي دعوة تتماشى مع مقتضيات السيادة، ومع التطلع للحد من عسكرة الأزمة، بما يسهم في تقليص تكاثر عناصر الأزمة وعزلها بعضها عن بعض، وقد سبق لأطراف إقليمية أن جهرت بهذه الدعوة غير مرة، ومنها مجلس التعاون الخليجي، حتى أن إيران سبق أن تبنت هذه الدعوة لكنها لم تلق قبولا لدى الأطراف المحلية الفاعلة . وهذا هو المقصود بالتفكيك الذي يُعيد الأزمة إلى سياقها الداخلي المحلي برعاية دولية وإقليمية .

إنه لمن الصحيح أن مقاربة كهذه قد لا تلقى قبولا من أطراف ترى انها ليست شريكة في الأزمة، وأن الأزمة قائمة لدى أطراف أخرى، غير أنه يصعب تسويغ استمرار وجود قوات أجنبية في حال اتسمت هذه الدعوة بالشمولية ولم تميز بين طرف وآخر، وفي حال تم البدء بمكافحة "داعش" بالذات، وفي حال اقترن هذا التحرك بالسعي الحثيث والجدي لاستئناف الحل التفاوضي الذي بدأ في جنيف 1 و2 .

لقد أفاد "داعش" من تعقيد الأزمة السورية ومن تعدد الأطراف الفاعلة على الأرض، بما يملي الإفادة من مكافحة داعش لتفكيك عناصر الأزمة السورية، ووضع الأطراف المحلية مجدداً وفي ظرف مُؤات امام خيار حل تفاوضي شامل .

عن «الخليج» الإماراتية